

تعديل القرار ٢٤٢ . ومن الدلائل على ذلك ان البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة وفد فلسطيني الى بلغاريا في النصف الاول من شهر نيسان تضمن اشارة واضحة الى قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٦ كأساس لحل المسألة الفلسطينية وهذا أمر يحدث لأول مرة .

اخيرا لا بد من الاشارة ، في غمرة الانتصارات التي تحققتا حركات التحرر الثورية في جنسوسب شرقي آسيا ، الى التصريح الذي أدلت به وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام حيث قالت معلقة على اخفاق مهمة كيسينجر ان فشل الوزير الامريكي لم يأت كمنفاجأة بالنسبة لحكومتها لان السياسة الامريكية غير صادقة كما بينت تجربة الحكومة الثورية لفيتنام الجنوبية مع الولايات المتحدة بالنسبة لاتفاقات السلام الموقعة في باريس . وأكدت الوزيرة ان السياسة الامريكية لا يمكن ان تنجح لسبب بسيط هو انها لا تحترم حقوق الشعوب وتمثل خط الاستعمار الجديد .

على صعيد آخر لا بد من الاشارة الى الاعلان الذي صرح به السناتور جورج ماكغفرن بعد جولته في عدد من بلدان المنطقة قابل خلالها الرئيسين السادات والاسد وباسر عرفات والقيادة الاسرائيلية . ففي مؤتمر صحافي عقده في اسرائيل اعلن تأييده لفكرة اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة . ولم يعارض فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تضم العرب واليهود في اطار واحد بل قال أن هذه الفكرة لا تشكل هدفا آتيا لمنظمة التحرير بل هي « حلم سيحقق في المستقبل على أثر ثورة فكرية » . وتأتي أهمية هذا التصريح من كون ماكغفرن أحد أبرز الوجوه التي عارضت دخول ياسر عرفات الى هيئة الأمم وقد اعلن صراحة في مؤتمره الصحافي بأنه سحب اعراضه هذا ولم يعد يؤيد ذلك الموقف السابق .

يلقى الموقف السوفياتي أهمية كبرى على اشترك منظمة التحرير في اعمال المؤتمر مما يعني انه يجب بت هذه المسألة بصورة مسبقة لان تركها للمؤتمر نفسه سيؤدي الى عرقلة آمهاله والى مفاوضات لا طائل منها . لذلك يرى الاتحاد السوفياتي انه من الضروري قيام مشاورات مصرية - سورية - فلسطينية حول هذه النقطة بالذات . كذلك يشدد السوفيات على ضرورة اعداد جدول اعمال مفصل للمؤتمر اذا كان لمحدثاته ان تؤدي الى تسوية شاملة تضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل وحقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقها في اقامة كيانه المستقل .

جدير بالاشارة هنا أن سوريا كانت أول دولة من الدول الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تقترح دعوة مجلس الامن للانعقاد من أجل تعديل هذا القرار لسد ثغرة معينة فيه وهي اهماله المعروف للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ونظرته الى القضية الفلسطينية على انها ليست أكثر من مشكلة لاجئين . ومعروف أن منظمة التحرير ترفض الاشتراك في مؤتمر جينيف على اساس القرار رقم ٢٤٢ . وقد تقدمت سوريا بهذا الاقتراح الى مكتب التنسيق التابع لدول عدم الانحياز خلال اجتماعه الاخير في كوبا . واخذت صياغته صورة مشروع قرار تؤكد فيه « دول عدم الانحياز ضرورة طلب دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لاعادة النظر في قراره الرقم ٢٤٢ على ضوء القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ وذلك لضمان حقوق الشعب الفلسطيني » . وجدير بالاشارة ان قرار الجمعية العمومية يؤكد الاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وتأمينها كضرورة لا غنى عنها لحل القضية الفلسطينية . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية الأوروبية تتعامل مع الموقف السوري ومع فكرة